أثر العامل الاقتصادي والاجتماعي في السياسات التعليمية والتربوية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

هبة عامر عباس

أ.م.د.همسة قحطان خلف

جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية

hamsa. Col @coplicy. uobaghdad.edu

heba.Amer1201c@copolicy. uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v13i51.515

ملخص :

تؤدي الظروف الاقتصادي والاجتماعية دوراً بارزاً في مجال التربية والتعليم، ومرّ التعليم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ولغاية اليوم بالكثير من الصعوبات والتقلبات التي جعلته يتحسن ويتقدم تارةً، ويتراجع تارةً أخرى، فبعد فترات التحسن التي مرَّ بها التعليم في سبعينيات القرن العشرين شهد تراجعاً كبيراً متأثراً بالحروب والنزاعات والتقلبات السياسية التي رافقها تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً تسبب بتراجع مؤشرات التعليم وذلك يعزى بصورة رئيسية الى ضعف السياسة التعليمية وعدم ارتكازها على اسس ثابتة. ولإلقاء نظرة على واقع التربية والتعليم لابد من تصنيف ذلك الواقع تبعاً لتلك الظروف التي تتحكم بمدى فاعلية النظام التعليمي في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وتوفير متطلباته التي تواكب متغيرات العصر الحديث، لاسيّما بعد التغيير الذي طرأ على النظام السياسي بعد 2003، وجملة الأزمات والمصاعب التي كان من أبرزها التدهور الاقتصادي والاجتمعاي والصراعات الطائفية والمذهبية والتي جعلت الحكومة العراقية أمام تحدٍ لايستهان به، لذا سنتناول في هذا البحث إشكالية السياسات التعليمية والتربوية في العراق بعد عام 2003 واثر العامل الاقتصادي والاجتماعي فيها.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، الواقع الاقتصادي، الواقع الاجتماعي.

The impact of the economic and social factor on educational policies in Iraq after 2003

Researcher: Hiba Amir Abbas
heba.Amer1201c@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Prof. Dr. Hamsa Qahtan
hamsa. Col @coplicy.uobaghdad.edu.

ABSTRACT

Economic and social conditions play a prominent role in the field of education. Education in Iraq since the establishment of the Iraqi state in 1921 until today has gone through many difficulties and fluctuations that made it improve and advance at times, and retreat at other times. After periods of improvement that education went through in the seventies of the twentieth century, it witnessed a great decline affected by wars, conflicts, and political fluctuations which were accompanied by economic and social deterioration causing a decline in education indicators, and this is mainly due to the weakness of the educational policy and its lack of solid foundations. In order to take a look at the reality of education it is necessary to classify that reality according to those conditions that control the effectiveness of the educational system in achieving the desired goals, and providing its requirements that keep pace with the changes of the modern era especially after the change that occurred in the political system in 2003, and the number of crises and difficulties that it faced. The most prominent of which are political and security instability, and sectarian conflicts which made the Iraqi government face a significant challenge. Therefore, this research will address the problem of educational policies in Iraq after 2003 and the impact of the economic and social factor on it.

KEYWORDS: educational policy, economic reality, social reality.

المقدمة

ان التغيير السياسي الذي حدث في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تسبب بتراجع امني وعدم استقرار سياسي مرجعه الصراعات والمحاصصة والخلافات المتكررة مما أدى الى تأثر قطاع التعليم شأنه شأن سائر القطاعات الاخرى لاسباب اقتصادية واجتماعية.

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من تساؤل أساسي هو(ماهي أسباب التراجع والتدهور في قطاع التعليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي تتفرع منه تساؤلات اخرى هي:

١/ ماهي الاسباب الاقتصادية المؤثرة في التعليم العالي بعد ٢٠٠٣؟

٢/ ماهي الاسباب الاجتماعيةالمؤثرة في التعليم العالي بعد ٢٠٠٣؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مؤداها الى وجود علاقة طردية بين التدهور الاقتصادي والاجتماعي وقطاع التربية والتعليم، والعكس صحيح.

منهجية البحث: من أجل اثبات اشكالية وفرضية البحث تم اعتماد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والاحصائي في الدراسة

المبحث الاول : الو اقع الاقتصادي

اولا: الموازنة العامة

مرّ العراق بفترات وفرة مالية تحسّن فيها الوضع الاقتصادي والمالي للحكومة العراقية بسبب ارتفاع عوائد تصدير النفط لاسيما في الفترة بين(١٩٥١/١٩٨٠) مما انعكس بالإيجاب على أداء قطاع التربية والتعليم[١]، وذهبت المنح الحكومية لآلاف من خريجي الجامعات للدراسة والابتعاث الجامعي في دول أوربا الشرقية والغربية بغية الحصول على الشهادات العليا، وأُطلق في العام ١٩٧٩ حملة للقضاء على ظاهرة الأمية في ثلاث سنوات وكانت النتيجة قيام اليونسكو تسليم العراق جائزة عالمية، لكن هذه الفترة لم تستمر بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠ التي أنهكت اقتصاد البلاد، تبعتها خطوة أخرى نحو الدمار في العام [٢]١٩٩٠، ففرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق عام ١٩٩٠سبّب تراجع نصيب الطالب الواحد من (٦٢٠) دولاراً

(١) فلاح خلف علي وعلي شديخ الزبيدي، أثر الإنفاق التربوي على جودة التعليم في العراق، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة، (سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد: ٢٠١٩)، ص١٠٥.

(٢) عضيد داويشه، العراق تاريخ سياسي من الإستقلال الى الإحتلال ، ط١، ترجمة: سامر طالب، (مركز الرافدين للحوار، بيروت: ٢٠١٩)، ص٢٤٦.

الى (٤٧) دولاراً في الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٢ [٣] وشاعت في تلك الحقبة بيئة عمل تربوي سلبية وتداعت صورة المعلم في ذهنية المجتمع ونتج مناخاً تربوياً مليء بنقاط الخلل في الجوانب التعليمية والمؤسسية مصدره الإنخفاض في التمويل الحكومي فهو المتغير الحاكم الذي عمّق آثارها[٤]. تلاها انهيار النظام السياسي السابق ومارافقه من التدمير للبنى التحتية لقطاع التعليم لاسيّما المدارس والأبنية والمعدّات مما فاقم مشكلات النظام التعليمي المتراكمة منذ عقود من الزمن [٥] ويرتبط استمرار أداء عمل أي منظومة تربوية أو تعليمية بكفاءة وتوفير الموارد المالية الكافية وتعد عملية اعداد الموازنة واقرارها أحد عوامل تأخير عملية الصرف لأشهر عديدة في السنة المالية، كما أن الجهات الرقابية المتعددة على صرف الميزانية تؤدي أحياناً الى التضارب بين هذه الجهات، فصلاحيات الصرف تتسم بالمركزية العالية ومحدودية مصادر التمويل المسموح بها قانوناً وإنخفاض نسب مصادر التمويل الذاتي ومحدودية التمويل الدولي بالمقارنة مع متطلبات الوزارتين، فنسب الإنفاق المتزايدة مازالت لاتلبي الاحتياجات الأساسية لتحسين البيئة الدراسية، إذ بلغ نصيب وزارة التربية (٨٪) والتعليم العالي (٣،٤٪) من الميزانية العامة للحكومة، لاسيما في ظل تراجع النفقات الإستثمارية الى مستويات متدنية بالمقارنة مع النفقات الجارية التي تمثل الجزء الأكبر من موازنة التعليم العام في العراق مما يعرقل تحسين البنى التحتية للتعليم العام في العراق[٦]، فهيمنة النفقات التشغيلية على النفقات الإستثمارية ترجع الى ضخامة حجم القطاع العام بعد عام ٢٠٠٣[٧]. ويمكن القول إنه منذ تأسيس الدولة العراقية عام١٩٢١ وصولاً الى موازنة عام ٢٠٠٤ التي إتسمت بالتضخم لم تتضمن الموازنات الحكومية أي برنامج تنموي يحقق التنمية المستدامة [٨] ويؤخذ على النظام التربوي العراقي اقتصار أعمام التعليم الإلزامي على المرحلة الإبتدائية فقط، أما الإنفاق ففي العشر سنوات الأولى بعد التغيير الذي لحق بالنظام السياسي أي المدة من (٢٠٠٣-٢٠١٣) فتصح عليها صفة التزايد، حيث بلغت نسبة الإنفاق من (١،١٤٪) متزايدة بمعدل نمو (١٢١٪) عن العام ٢٠٠٢ وبزيادة مستمرة

(٣) فلاح خلف علي وعلي شديخ الزبيدي، مرجع سابق ، ص ص١٠٨،١٠٩.

(٤) المصدر نفسه، ص١٠٨.

(٥) محمد مجيد رسولي، تطوير التعليم وأثره على التنمية المستدامة في العراق (٢٠٠٤ــ٢٠١٥) ، مجلة أوراق ثقافية ، السنة الثالثة، العدد(١٦)، (بيروت: ٢٠٢١).

(٦) الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والإقليم للسنوات(٢٠١١-٢٠٢٠)، (جمهورية العراق: نيسان ٢٠١٢)، ص٣٢.

(٧) باقر كرجي حبيب، الآثار الإقتصادية لتأخير إقرار الموازنة العامة على الإقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد (١٧)، العدد(٣)، (العراق:)٢٠١٥)..، ص١٥٤.

(٨) زهير الحسني ، توظيف الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد(٥٩)، العراق، ٢٠٢٠.ص١.

تستقر في العام ٢٠١٠ كنسبة (١،٥٪) وبلغت أعلى قيمة لها في العام ٢٠١٣ [٩]، ففي العام ٢٠٠٣ شهدت الموازنة العامة انتعاشاً ممتازاً إذ وصلت نسبة تخصيصات التعليم الى ١١،٤٥٪ من الإنفاق العام لتعود نحو التراجع الشديد عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ، إذ بلغت (١،٠٣) و(١،٠٤) من الإنفاق العام على التوالي[١٠]، حيث واجهت المؤسسات التربوية والتعليمية تحدياً أساسياً تمثل بخفض التخصيصات وانحدار مستوى كفاءة إدارة تلك التخصيصات في العام ٢٠١٠ حيث نالت وزارة التربية حصتها بنسبة (٦،٢٪) من الموازنة العامة[١١]، ولعب ضعف الإنفاق على التعليم في العراق الذي لم يتجاوز في السنوات القليلة الماضية الـ(٦٪) من الميزانية الوطنية دوراً واضحاً في وضع العراق أسفل الترتيب بين دول الشرق الأوسط[١٢]، وشكلت الموازنة الإستثمارية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٣) أقل من (٧٪) من مجموع الموازنة التربوية وذلك خلق فرصاً ضائعة للإستثمار التربوي لمعالجة النقص في البنى التحتية للمدارس المتزامن مع النمو السكاني لاسيما الفئات في سن التعليم، بالمقابل كانت النفقات التشغيلية(الاجور والرواتب) أكثر من (٩٢٪) من التخصيصات، فهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بالعجز الشديد الذي يعانيه هذا القطاع، فالعاملون في وزارة التربية تجاوز عددهم أكثر من (٥٠٠،٠٠٠) موظف بين مدرس وملاك تربوي وإداري في المدة بين (٢٠٠٣-٢٠١٥) [١٣].

ب/ الاقتصاد الريعي: يتصف الاقتصاد العراقي بالقطبية الاحادية التي يحتل فيها القطاع النفطي اهمية كبيرة فهو محور تمويل الماكنة الاقتصادية حيث وفرت عوائد النفط تاريخياً قرابة ٩٩٪ من العملات الاجنبية، وهذا يضع البلاد امام إشكالية تحديد القيمة السوقية لاحتياطي النفط [١٤]، وشهدت الفترة بين ٢٠٠٠و٢٠١٠ تدهوراً أمنياً ونمواً سكانياً وتذبذباً في الناتج المحلي الإجمالي بين الإرتفاع والإنخفاض، ولقد ظلّ قطاع النفط في العراق هو المسهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين وعقدي القرن الحادي والعشرين اللاحقين رغم توفر إمكانية تنويع الموارد

(٩) محمد نائف محمود ونور ساطع أمين، الإنفاق العام على التعليم العالي في العراق وأثره في التنمية البشرية دراسة تحليلية قياسية للفترة من ١٩٩٠.٢٠١٣، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(٨)، العدد(٢) (كركوك:٢٠١٨) ، ص ٤٤٨.

(١٠) علي إسماعيل عبيد السنافي، التعليم العالي في العراق التأسيس والتطوير، دار الحيدري، بغداد ، ٢٠١٢، ص ص٩٠، ٩٣.

(١١) إحسان عمر الحديثي، التعليم قبل الجامعي قراءة في الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة، (سلسلة إصدار مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد:٢٠١٩)، ص٣٥.

(١٢) يونسيف العراق، التعليم (كل طفل في المدرسة ويتعلم)، (٢٠٢٠ على:www.unicef.org).

(١٣) فلاح خلف علي وعلي شديخ الزيدي، مصدر سابق، ص ص١١٢،١١٤.

(١٤) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس النظامية والمحددات الخارجية ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت :٢٠٠٦) ، ص٢٢٣.

بتنشيط القطاع الزراعي والصناعي وتقليل الإعتماد على مصدر واحد للدخل[١٥]، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي كلياً على العائدات النفطية مما سبب ضخامة حجم قطاعه العام وتلك حالة شاذة في الاقتصاد[١٦]، ففي معظم دول العالم يؤدي القطاع العام دوراً مهماً في توفير الخدمات الاجتماعية بضمنه الخدمات التعليمية الضرورية لبناء رأس المال البشري[١٧]، فعند الحديث عن أثر الإقتصاد نجد إن النفط يشكل العنصر الأساسي للناتج المحلي الإجمالي وتذبذب أسعاره يشكل عامل ضغط على المخططين على الرغم من تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على التعليم، إلا أنه لايزال دون المستوى المطلوب بكثير إذ وصل الإنفاق على التعليم عام ٢٠٠٨ نحو(٣،٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي لكنه مازال متدنياً مقارنة مع بعض الدول الإقليمية[١٨].

ج/ الإنفاق: واجهت مصروفات وزارة التربية مشكلة الزيادة المستمرة فضمن الموازنة الجارية لعام ٢٠١٣ عند مقارنتها بالعام ٢٠٠٩ نجدها ازدادت بنسبة (٧٢ ٪)، كما أن مصروفات الوزارة ضمن المنهاج الاستثماري للعام نفسه ارتفعت أيضاً بنسبة(٤٠ ٪) نتيجة الوفرة المالية المتحققة في تلك الفترة، إلا إن المصروفات تراجعت للموازنتين ٢٠١٥ مقارنة بالعام ٢٠٠٩ وكل ذلك أثّر على مجمل العملية التعليمية مما يفسر لنا أنها موازنة تشغيلية أكثر منها استثمارية في المجال التربوي[١٩]، ورغم أن الإنفاق على التعليم في عام ٢٠١٢ أشّر زيادة مستمرة إذ تم تخصيص (٦،٩٪) للتربية و(٢،٦٪) للتعليم العالي من الموازنة العامة الدولة العراقية إلا إن المتطلبات الأساسية للبنى التحتية وتطوير البيئة المدرسية بحاجة الى إنفاق أكثر[٢٠] ، لكن ليس ضعف الإنفاق هو العامل الوحيد المسبب للتراجع بل يضاف إليه عدم قدرة الإدارة التربوية على تبني الرؤى والتخطيط الإستراتيجي المتضمن مقترحات بديلة لتجاوز المخاطر المهدِدة بإنهيار النظام التربوي[٢١] ورغم ارتفاع نسبة تخصيصات موازنة التربية لتصل (٧،٣٪) من نسبة الانفاق العام للدولة عام ٢٠١٦ إلا إن هذه النسبة لا تلائم حاجات التعليم المتنامية وزيادة معدلات إلتحاق الطلبة في المدة المذكورة أعلاه، كما

(١٥) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لإنتقال العراق من الإقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث (العراق :٢٠١١) ، ص ص٦، ١٢.

(١٦) باقر كرجي حبيب، ص١٥٤)،

(١٧) محمد نائف محمود ونور ساطع أمين، مصدر سابق، ص ٤٥٣.

(١٨) الحكومة العراقية، الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والإقليم للسنوات(٢٠١١-٢٠٢٠)، ملخص تنفيذي، (العراق : نيسان ٢٠١٢)، ص ص١٣، ١٤.

(١٩) وليد عبد جبر الخفاجي، مشكلات عراقية معاصرة، ط١، مركز الرافدين للحوار،(النجف الأشرف: ٢٠٢٢)، ٢٠٢٢، ص ١٨٩.

(٢٠) فيصل محمد عليوي التميمي، مشكلة التعليم في الوطن العربي العراق أنموذجاً، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، مجلد(١)، السنة (٧)، العدد(١٨)، (واسط : ٢٠١٥)، ص٣٤٧.

(٢١) فلاح خلف علي وعلي شديخ الزبيدي،مصدر سابق، ص١١١.

إن نسبة أسهام تخصيصات الموازنة التشغيلية شكّلت النسبة الأكبر من إجمالي تخصيصات موازنة التربية إذ تبلغ أكثر من (٩٠٪) بينما شكلت نسبة تخصيصات الموازنة الاستثمارية أقل من ١٠ ٪ من اجمالي تخصيصات موازنة التربية للمدة نفسها [٢٢]، كما أن التعليم العالي في العراق لازال يواجه صعوبات في تلبيت احتياجات سوق العمل ، يضاف الى ذلك ظاهرة فتح دراسات مسائية تفتقر لشروط الرصانة العلمية[٢٣]

د/ البنى التحتية: يعد توفير البنية التحتية أحد الركائز الأساسية في أي بلد لما له من دور في دعم وزيادة النمو الاقتصادي وبالتالي دعم التنمية كما إنه يشجع الإستثمار المحلي ويجذب الاستثمار الأجنبي، كون الاستثمار هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية شريطة تهيئة مناخ استثماري يراعي القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية فضلاً عن دوره في المساعدة وجعل المنتجات تلبي الطلب المحلي وتنافس البضاعة الأجنبية في السوق محلياً وخارجياً [٢٤]، وفي العراق أشارت منظمة اليونسكو في تقييم أجرته الأمم المتحدة عام٢٠٠٣ الى أن (٣٠٠٠) مدرسة تضررت جرّاء الاحتلال ، فضلاً عن تأثر معاهد تدريب المعلمين في عموم العراق عدا محافظات شمال العراق وتعرّضت المكتبات والكليات الى أعمال الحرق وفقدت المدارس المهنية (٨٠٪) من معدّاتها وفقاً لوزارة التربية في العراق [٢٥] فوفقاً لدراسة أجرتها اليونسكو (في النصف الثاني من العام ٢٠٠٣) تم إصلاح قرابة (١٩٠٠) مدرسة في المقابل هناك قرابة (١٠,٠٠٠) مدرسة بحاجة الى إصلاح في عموم العراق ولم تحل مشكلة الأبنية المدرسية، وفي تقرير آخر لليونسكو انه لغاية العام ٢٠٠٦ توجد (٤٠٠٠) مدرسة غير مؤهلة و(٧٠٠) مدرسة تتطلب إعادة بناء في عموم العراق. [٢٦] . كما تعرضت العديد من مراكز الأبحاث والمختبرات والمكتبات لعمليات عشوائية من التدمير في عام ٢٠٠٣، وهاجر نحو ٤٠٪ من الكوادر العلمية والتدريسية، كما إن التعليم المهني في منظومة التعليم (إختياري) [٢٧] ولابد من القول إن إرتفاع أعداد الطلبة في العام ٢٠٠٣ الناتج عن انتعاش الموازنة كان الزيادة التي تفتقر للتطور المادي أو

(٢٢) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط، (جمهورية العراق :٢٠١٨)، ص٢١٩.

(٢٣) سالي سعد محمد وطيف مكي عبد الخالق، إنعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق التعليم الجامعي إنموذجاً، (المركز الديمقراطي العربي:٢٠٢١)،شبكة المعلومات الدولية :democraticac.de.

(٢٤) مصطفى الطالب، دور البنية التحتية في توفير البيئة الإستثمارية في محافظة نينوى، مركز المنصة للتنمية المستدامة، (العراق: ٢٠٢٢)، ص٥.

(٢٥) حسين أحمد دخيل السرحان، أثر عدم الإستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة أهل البيت، العدد١٨، (كربلاء: ٢٠٠٣)، ص ٣٣.

(٢٦) وليد عبد جبر الخفاجي، مصدر سابق، ص ١٨٤.

(٢٧) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤، الجزء الثاني، التقرير التحليلي، (بغداد:٢٠٠٤)، ص٩١.

النوعي، فوفقاً لتقارير اليونسكو عام ٢٠٠٤ فإن (٨٤٪) من مؤسسات التعليم العالي العراقية دُمرت وعانت من : حرق المكتبات والمتاحف والمراكز الثقافية والفنية بسبب سياسات الاحتلال الامريكي ، فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني[٢٨]، ومنذ العام الدراسي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ شهدت منظومة التعليم العالي العراقية زيادةً كمّية وتوسعة عددية[٢٩]، ووفقاً لوزارة التربية العراقية ـ المديرية العامة للتخطيط/ مديرية الإحصاء التربوي يبلغ العجز في الأبنية المدرسية (٤٤٧٦) بناية للمرحلة الإبتدائية و(٣٩٦٣) بناية مزدوجة و(٤٢٤) بناية ثلاثية و(١٠٩٧) مدرسة طينية و(٦٦٣٩) بناية بحاجة الى ترميم في المركز والإقليم للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، أما التعليم الثانوي فيبلغ العجز (٢٤١٥) بناية و(١٢١٤) مزدوجة و(١٤٠) ثلاثي و(٣١٣) بناية طينية غير صالحة و(١٥٤٧) بناية بحاجة لترميم، والحال ذاته ينطبق على التعليم المهني ومدارس الموهوبين وصفوف التربية الخاصة ومراكز محو الأمية . ويجدر أن نذكر إن مجلس النواب العراقي أصدر قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١ للقضاء على الأمية [٣٠]، فواقع البنى التحتية للتعليم الثانوي في العراق يشير الى نقص حاد في البنى التحتية والأبنية المدرسية بسبب النمو السكاني بنسبة (٣٪) سنوياً وبالتالي إرتفاع معدلات التحاق الطلبة بالتعليم في مختلف مراحل الدراسة[٣١]،ويبلغ إجمالي عدد الجامعات العراقية (٣٥) جامعة موزعة على جميع المحافظات عدا الجامعات الأهلية، وبواقع (٣٨٢) كلية، وبلغ عدد الكليات الأهلية (٥١) كلية للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ وشهد الوسط الجامعي إرتفاع عدد الطلبة للمدة من ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٥ بنسب متفاوتة لجميع المحافظات إلا أنها زيادة لاتتلاءم مع نسبة الزيادة في عدد الكادر التدريسي، وفي التعليم التقني وصل عدد الجامعات التقنية الى (٤) جامعات موزعة بين المحافظات بواقع (١٥) كلية وسجلت البيانات تفاوتاً بين عدد الطلبة والكادر التدريسي[٣٢]، كما ارتفع عدد حملة شهادة الماجستير على حساب الدكتوراه في التعليم العالي[٣٣]، كما أن عدد الجامعات الحكومية مازال محدوداً جداً[٣٤]

(٢٨) محمد نائف محمود ونور ساطع أمين، مصدر سابق، ص ٤٤٦.

(٢٩) فلاح خلف علي الربيعي وفاء جعفر أمين وأحمد المعموري، التربية والتعليم العالي ٢٠٢١ من الأزمة الى التعافي، التقرير الإستراتيجي، (مركز الرافدين للحوار، بغداد: ٢٠٢٢)، ص٢٧٢.

(٣٠) الحكومة العراقية، مصدر سابق، ص٢٢.

(٣١) إحسان عمر الحديثي،مصدر سابق، ص٣١.

(٣٢) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ـ٢٠٢٢، وزارة التخطيط، (جمهورية العراق: ٢٠٢٢)، ص٢١٩.

(٣٣) الإستراتيجية الوطنية للتربية، مصدر سابق، ص٢٨.

(٣٤) الحكومة العراقية ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٢٤.

هـ/ الجودة والبحث العلمي: بيّن الملف التقويمي لأداء الجامعات العراقية في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أن الجامعات تعاني من مستوى جودة الأداء حسب مؤشرات محددة هي: عدم الاستقلالية، وتراجع عديد ذوي الرتب العلمية المتقدمة، وتزايد العبء التدريسي، وفقر مستلزمات التعليم المادية كالحواسيب والمكتبات، إلاأنُ فترات التراجع عقبها بعض المنجزات من أجل تطوير قطاع التعليم العالي ذي المكانة المهمة في الدول المتقدمة والتي يمكن إيجازها بـ: إطلاق أكبر حملة ابتعاث في تاريخ العراق إذ أرسل (١٠) آلاف طالب، وتمويل (٨٥٥٥) بعثة وزمالة وإجازة دراسية، والعمل على توسيع منظومة التعليم أفقياً وعمودياً: حيث أنشئت (١٠) جامعات في عموم العراق إلا أنهُ في الوقت نفسه بقي عدد الطلبة الجامعيين في العراق متراجعاً رغم أفتتاح الجامعات الجديدة فالعراق ذو عدد النفوس الـ (٣٣) مليون نسمة عام ٢٠١٢ ـ٢٠١٣ يبلغ عدد طلابه (٥٥٤،٥٨٧) طالباً جامعياً [٣٥]، أما في التعليم العالي فيمثل البحث العلمي الوجه الآخر لنشاطات التعليم العالي فمن فمنه يتم قياس تطور المنظومة[٣٦]،فضلًا عن ضعف تخصيصات البحث العلمي الذي يعد من أكبر العقبات في تحسين نوعيته [٣٧]

أما نسبة الهدر في التعليم العالي والتي لايخلو نظام تعليمي منها إلا إنها ترتفع عن المعدلات المقبولة فقد تجاوزت الـ(٢٥٪) منذ العام ١٩٩٤ ولغاية ٢٠٠٧ وتعزى لأسباب عدّة أهمها: سياسة القبول المركزي لتخصصات لارغبة للطلبة في دراستها وعدم اتساق مخرجات نظام التعليم مع متطلبات القوى العاملة وقصور نظام التعليم عن توفير خدمة تعليمية ذات جودة عالية[٣٨]، ويسهم عامل الجودة في تحقيق أهداف القطاعين والارتقاء بمخرجاتهما، إلا إن وزارة التربية افتقرت الى تنظيم مؤسسي مختص بالجودة لغاية صدور القانون الجديد لوزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١على العكس من وزارة التعليم العالي التي تشتمل على وحدات متخصصة بالجودة في مؤسساتها [٣٩].

(٣٥) محمد نائف محمود ونور ساطع أمين، مصدر سابق، ص ٤٤٦

(٣٦) الحكومة العراقية، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٣٢.

(٣٧) علي إسماعيل عبيد السنافي، التعليم العالي في العراق التأسيس والتطوير، دار الحيدري، بغداد ، ٢٠١٢، ص١٠٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٧٤.

(٣٩) الحكومة العراقية ، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٢٧.

تعاني برامج التدريب والتعليم المستمر من ضعف ومحدودية عمليات التخطيط الشامل وضعف الإمكانات المادية والمالية والبشرية وضعف التعاون مع الجهات الدولية كما تفتقر وزارتي التربية والتعليم لنظم معلومات متقدمة لتكون مصدراً للبيانات والمعلومات[٤٠]،كما يؤدي عامل العولمة دوراً في ضرورة مواكبة المسار المتسارع للتنمية العالمية، إلا إن تلك الإمكانات والموارد المتاحة غير كافية لإيصال المعرفة الفعالة للطلبة والتدريسيين للغة الإنكليزية فالسياسة التعليمية التي تشخص هذه الإشكالات وتبحث في معالجاتها أصبحت حاجة ضرورية وملحة[٤١]

المطلب الثاني/ الو اقع الاجتماعي :

أ/ المجتمع المدني: من الطبيعي القول إن أي مجتمع في بداية مسيرته التنموية أو بعد التغيير أو نيله الاستقلال تكون أهم متطلباته بنية تحتية ملائمة تحقق الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي وتأخذ بيده لاجتياز الأزمات التي تعيق تطوره، وهنا يكمن جوهر عملية التغيير التي تتطلع المجتمعات لإحرازها[٤٢]. فبعد أن رزح العراق تحت وطأة الحصار الاقتصادي في عهد النظام السابق وغلبت على المجتمع المدني في العراق سمة الضعف قبل العام ٢٠٠٣ أفضى ذلك الى غموض مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته كما غلبت القيم والممارسات التقليدية على عملها داخلياً وخارجياً، مما أضعف دورها في التنشئة الاجتماعية والسياسية بسبب فقر خبرتها وعدم نضج برامجها وعدم اعتماد البنى المؤسسية في هياكلها التنظيمية ونزوعها إلى العمل الفردي، كما عانت من ضعف الدعم والتمويل الذاتي مما جعلها تلجأ للتمويل الخارجي غير المعروف وذلك ما شوه صورتها حيث تنطلق أغلب المنظمات من الهويات الفرعية في عملها كأهم سمة من سماتها[٤٣].

أما بعد عام ٢٠٠٣ فأن مؤسسات المجتمع المدني العراقية جاءت لسد الفراغ السياسي فانها لم تكن صنيعة حكومية لكنها رغم ذلك لم تكن بمنأى عن التدخل الحكومي[٤٤]، وجمعت بين الطوعية في اعتمادها على ارادة القائمين بها، واللاطوعية بالتحاق بعضها بالاحزاب التي

(٤٠) الحكومة العراقية، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٢٥.

(٤١) ندى عبد المجيد الأنصاري، سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، (العراق : ٢٠١٢)، ٢٠١٢، ص١٠٧.

(٤٢) ديفيد كوشمان كويل، التنمية القومية، ترجمة اورخان ميسر، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ط١، (بيروت : ١٩٦٣)، ص١٢١.

(٤٣) ياسين سعد محمد البكري، تحولات المشهد السياسي العراقي بعد الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٠ قراءة تحليلية، ورقة بحثية في ندوة قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين، (كلية العلوم السياسية: ٢٠١٠)، ص٧.

(٤٤) عبد الجبار احمد، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد(٣١)، (العراق :٢٠٠٥)، ص٩٢.

شكلتها، وحاز القليل منها على مواصفات وخصائص المجتمع المدني، وتعد السبل التربوية والتعليمية والثقافية احد عوامل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني عبر التشجيع على فكرة الاختيار والعمل التطوعي، وهذا يمكن البدء به بمستوى رياض الاطفال ولغاية الدراسة الجامعية[٤٥].

ب/ معدلات القراءة والكتابة: ويعد مؤشر الالمام بالقراءة والكتابة احد مقاييس النمو والتطور التكنولوجي المتعلقة برفع مستوى التعليم[٤٦]، ويقصد بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة نسبة البالغين ممن لديهم إلمام بالقراءة والكتابة من إجمالي عدد السكان، وشهدت هذه النسبة ارتفاعاً مستمراً في العراق إذ بلغت في عام ٢٠٠٤ (٧١،٤٪) وارتفعت في عام ٢٠٠٧ لتصل الى (٧٧،٥٪) [٤٧]، فهذا المؤشر شهد ارتفاعا في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١١) من (٧٤،١)٪ الى (٨٦،١)٪ وهذا يبين تصاعد اهميته لدى الناس [٤٨]، لكنها في عام ٢٠١٢ انخفضت قليلاً لتبلغ (٧٤،٨٪ للأفراد بعمر(١٠ أعوام فما فوقها)، ومقارنةً مع بعض الدول العربية نجدها نسبة منخفضة إذ هي أقل من معدل الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وفق ماحدده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبالغ (٨١،٩٪)[٤٩]، وأكد تقرير مسح الأحوال المعيشية في العراق عام ٢٠٠٤ بأن الأجيال الصغيرة تعاني من تراجع التعليم كون معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب من فئة (١٥-٢٤) سنة يصل الى ٧٤(٪) وهذه النسبة أعلى قليلاً بالنسبة لعموم سكان العراق للمؤشر ذاته إلا إنها في ذات الوقت أقل من معدل تعليم الأفراد من فئة (٢٥-٣٤) سنة ويرافقه تراجعاً في معدلات التعليم بالنسبة للإناث لاسيّما مستوى الأمية المرتفع بينهن في بعض مناطق العراق [٥٠].

ج/ جذور ظاهرة النزوح: لم تقف تداعيات إنهيار النظام التي تسبب بها الاحتلال عام ٢٠٠٣ فقط بل شملت انهيار أسس الدولة العراقية بكل ما تحمله من معاني السلطة والقانون والمؤسسات ونتج عن ذلك فوضى عارمة وإضطرابات، فسيطرة الجماعات الإرهابية على مدن عديدة كان بعضها حاضنة لهذه الجماعات لفترات طويلة وعوامل خارجية وداخلية أسهمت بتعرّض السكان الى حالات النزوح الكبير نتيجة المخاطر

(٤٥) المصدر نفسه، ص٩٥.

(٤٦) مايح الشمري وحسين الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي ، ط١، دار غيداء، (عمان: ٢٠١٨)، ص٢٢٣.

(٤٧) محمد مجيد رسولي، تطوير التعليم وأثره على التنمية المستدامة في العراق (٢٠٠٤ــ٢٠١٥) ، مجلة أوراق ثقافية ، السنة الثالثة، العدد(١٦) ، (بيروت: ٢٠٢١).

(٤٨) المصدر نفسه، ص٢٢٣).

(٤٩) محمد مجيد رسولي، مصدر سابق، ص٢٢٣.

(٥٠) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤، الجزء الثاني، التقرير التحليلي، (بغداد:٢٠٠٤)، ص٩١.

والظروف الاجتماعية غير المألوفة يضاف الى ذلك تعطّل مشاريع التنمية وتغوّل آفة الفساد [٥١]، فظاهرة النزوح ظاهرة ليست حديثة بل ألفتها المجتمعات الإنسانية القديمة وعانت منها، والنزوح يفضي الى سلسلة إنعكاسات سلبية ومشكلات تؤدي الى تراجع مؤشرات التنمية البشرية والتي يعد التعليم واحداً منها مع ضعف الاداء مرتكزات دولة المؤسسات، ولمواجهة هذه التحديات لابد من تكامل الجهود الرسمية والاجتماعية مع شركاء التنمية [٥٢]، فلقد جاء قطاع التعليم في المرتبة الثانية ضمن ترتيب الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وذلك لمكانة التعليم المهمة من منظور التنمية البشرية والمستدامة ودوره في خلق رأس المال الثقافي والاجتماعي وهو أهم إستثمار في حياة المجتمع الإنسانية[٥٣].

(٥١) وليد عبد جبر الخفاجي، مصدر سابق، ص ٨٨.

إن التنوع الاجتماعي والفكري بحد ذاته يعد قوة تفرض على الدولة الاعتراف بحقوق مجمل التعدديات التقليدية والحديثة في تولي دورها ووظيفتها في الحياة الوطنية

(٥٢) المصدر نفسه، ص ص٦٨، ٦٩)،

ولابد من القول إن التنوع الاجتماعي والفكري بحد ذاته يعد قوة تفرض على الدولة الاعتراف بحقوق مجمل التعدديات التقليدية والحديثة في تولي دورها ووظيفتها في الحياة الوطنية إلا أن هذه التعددية تتطلب إدارة حكيمة تضطلع بدورها في البناء والتطوير، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تحوّلات فكرية وثقافية حقيقية تتجاوز التطرف والتعصب التعددي وتضع أسس ثقافة منفتحة تعترف بالآخر تؤطرها ارادة حقيقة نحو الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يوسع دائرة المشاركة والمسؤولية الوطنية وبالتالي ترتفع أسهم الولاء للوحدة الوطنية[٥٤]، فالعوامل التاريخية القديمة شوّهت البنية النفسية للفرد العراقي مما يجعل التحول الديمقراطي في العراق بدون تمهيد قفزاً على واقعه المليء بالأزمات والحرمان المستدام الذ ولده النظام البائد[٥٥]، وتعد السياسة الاثنية أحد أهم أسباب الصراع والعنف في المجتمعات، فالتنوع الاثني بحد ذاته لا يمثل مشكلة مالم يقترن بعوامل اخرى متمثلة بالاختلافات العرقية والطائفية والتعصب الديني والاختلاف اللغوي فضلاً عن ذلك تأثير العوامل والقوى الخارجية ودورها في إذكاء روح العداء والشقاق بين أعضاء الجماعات المختلفة

(٥٣) محمد مجيد رسولي، مصدر سبق، ٢٠٢١.

(٥٤) عفاف ظافر هادي، دولة العراق بين الإندماج وأزمة التقسيم بعد عام ٢٠٠٣، رسالة غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، (جامعة النهرين:٢٠١٨)، ص٢٧

(٥٥) وليد عبد جبر الخفاجي، مصدر سابق، ص ٨٦.

في المجتمع[٥٦]، وتبع إنهيار النظام السياسي السابق في العراق بروز عدة قوى اجتماعية وسياسية ودينية تنفرد كل منها بهويتها المميزة ومرجعيتها الخاصة، ثم سلكت طريق الانغماس في الحقل السياسي مما أفضى الى تنامي ظاهرة التخندُق والإنكفاء على الذات بين صنوف المجتمع العراقي مماعمَّق أزمة المواطنة والهوية الوطنية، ويؤدي تفاقم الفساد وتراكمه داخل السلطة وهجرة الكفاءات العلمية والإحباط الذي يعاني منه المجتمع دوراً لايستهان به في غياب المشاركة السياسية وضعف المواطنة والهوية مما ترك أثره على الوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع وفئاته[٥٧]، فالأزمات المتلاحقة التي مرّ بها العراق خلّفت جملة تحديّات عرقلت إرتقاء وتطوير نظامه التربوي، ومن تلك التحديات هيمنة الولاءات الضيقة كالقبلية والمناطقية والطائفية والحزبية والفئوية والتي امتدّ تأثيرها الى اختيار الشخص الكفوء لقيادة الإدارة المدرسية بمعيار الكفاءة والإنجاز وذلك أقحم النظام التربوي في صراع الإرادات وفاقم من نسب الإهدار في مخرجات العملية التربوية كماً ونوعاً [٥٨]، ولكون التعليم مرتكزاً لتشكيل الذات في بعدها الاجتماعي لابد من توظيفه وتفعيله فشعور الفرد بعدم المساواة ينتج عن التعليم بوصفه حالة للناس في ظل مختلف أنواع البرامج الحكومية وإن أنبل الناس يفقدون نبلهم في ظل الاستبداد[٥٩].

ونتج عن ثمانين شهراً من الاحتلال الأمريكي غياب شبه تام للبنى التحتية العاملة وواحدا من بين كل ستة مواطنين كان مهجراً من داره فالمهجرون داخل العراق بلغ تعدادهم زهاء (٢،٢) مليون فرد(٢،٧). مليون لاجىء، ومقتل (٢٦١٥) أستاذاً وعالماً وطبيباً [٦٠]، ووفقاً لمنظمة الهجرة الدولية تم تسجيل (٧٥٩٠٠٠) نازح عراقي في نوفمبر عام ٢٠١٣ نزح غالبيتهم أثناء الصراع الطائفي عامي ٢٠٠٦و٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٦ قُدِّر عدد النازحين ب(١،٢) مليون نسمة بعد أحداث سامراء عام ٢٠٠٦ [٦١]، كما أن ظهور التنظيمات الارهابية لم يأت من العدم فتموضع التنظيمات شبه العسكرية في صفوف تنظيم (القاعدة) الارهابي في حربها ضد الوجود الامريكي في حواضن مجتمعية استثمر الموروث الاجتماعي والمستحدث للترويج للفكر السلفي المتطرف[٦٢].

(٥٦) عفاف ظافر هادي، مصدر سابق، ص٨.

(٥٧) ليث عبد الحسن الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، ط١، المكتبة الوطنية للطباعة والنشر، (بغداد:٢٠١٤)، ص٤٥.

(٥٨) وليد عبد جبر الخفاجي، مصدر سابق، ص ١٨٨.

(٥٩) قيس ناصر راهي، النظام السياسي العراقي بعد٢٠٠٣ صراع الفرضية والواقع، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد(٢٧)، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين: ٢٠٢١)، ص٢٦٧.

(٦٠) مايكل أوترمان وآخرون، محو العراق خطة متكاملة لإقتلاع عراق وزرع آخر ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط١، ترجمة أنطوان باسيل، بيروت: ٢٠١١)،ص ١٠.

(٦١) لهيب هيغل، أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات،(المملكة المتحدة : ٢٠١٦)، ص٩.

(٦٢) مازن صاحب الشمري، بذور الشيطان: اعلام داعش بعد انهيار تنظيم الدولة الاسلامية ،مجلة اتجاهات سياسية، المجلد(١)، العدد(١)، (برلين المركز الديمقراطي العربي : ٢٠١٧)، ص٧٥.

د/ معدل الالتحاق: ووصولاً للركيزة المهمة الثالثة للعملية التربوية بعد المنهج والمعلم ألا وهي (المتعلم) فيعطي معدل التحاقه صورة عن مدى تقدم أو تراجع أي نظام تعليمي وفي العراق تذبذبت معدلات الالتحاق بين الارتفاع والانخفاض بفترات مختلفة، فمعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي وهو أحد المؤشرات المهمة بالتعليم إذ شهد تطوراً ملحوظاً في المدة بين٢٠٠٤- ٢٠١٥ حيث إرتفع من (٨٦،٦٪) عام ٢٠٠٤الى ٩٥٪ في المدة ٢٠١٤/٢٠١٣ [٦٣]، وعلى مستوى المحافظات احتلت محافظة الأنبار المرتبة الأولى في معدلات الالتحاق الاجمالي بالتعليم الابتدائي للعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، إذ وصل الى ١١٦٪ [٦٤]، وفي الفترة اللاحقة كانت النسب في المحافظات كما يأتي[٦٥]: في المرحلة الابتدائية ارتفعت من(٩١٪) للعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى (٩٢،٩٪) للعام ٢٠١٧/٢٠١٦ أي بنسبة (٢،٩٪)، وفي المرحلة المتوسطة ارتفعت من (٣٤٪) الى (٥٥،١٪) أي بنسبة ٢١،١٪، وفي المرحلة الاعدادية ارتفعت من ١٦٪الى (٢٩،٦٪) أي بنسبة (١٣،٦٪) للأعوام ذاتها، لكن تلك النسب المرتفعة لاتعني رأب الفجوة بين المراحل الدراسية فالتدني مستمر في مجمل المراحل، ومن المعايير المهمة الأخرى لنجاح النظام التعليمي هو نسبة إنتقال التلاميذ الى الصف التالي[٦٦]، وتباينت نسب الإلتحاق في مختلف مراحل الدراسة بعد ٢٠٠٣ لعموم العراق ففي عام ٢٠٠٩ كانت كما مبين:

(٦٣) محمد مجيد رسولي، مصدر سابق، ٢٠٢١.

(٦٤) باسمة علوان حسين وفؤاد توما، تطور التعليم في العراق، مجلة دراسات تربوية ،العدد ٦، (العراق:٢٠٠٥)، ص١٥٦).

(٦٥) وليد عبد جبر الخفاجي، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(٦٦) عدنان ياسين مصطفى، التعليم قبل الجامعي في العراق الوعد المؤجل، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد :٢٠١٩) ، ص٦٦.

الجدول (١)

نسب الالتحاق وفقاً للمرحلة الدراسية

المرحلة الدراسية	نسب الالتحاق
رياض الأطفال	7%
الابتدائية	91%
المتوسطة	36%
الإعدادية	18%
التعليم العالي	14%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقاً الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والإقليم للسنوات(٢٠١١-٢٠٢٠)، نيسان٢٠١٢، ص٢٦.

إذ يلاحظ أن نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي هي الأعلى بعد رياض الأطفال وذلك يعزى لجملة عوامل يأتي في مقدمتها العامل الأمني. ومنذ العام ٢٠١٣ حُرم(١٣،٥٪)من أطفال العراق في سن الدراسة البالغ عددهم (١،٢) مليون طفل من نيل فرصة التعليم الأساسي وحتى الملتحقين بالمدارس فقد ارتفعت نسبة الرسوب والتسرب بينهم، وتراجعت جودة التعليم ونتائج التعلم بسبب ظواهر إزدواج الدوام وإنخفاض معدلات بقاء المعلمين وتدني الانفاق الحكومي على البنى التحتية للتعليم [٦٧]، وسُجلت تطورات عالية في عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ لأغلب المحافظات العراقية مقارنةً بالعام٢٠١٣/٢٠١٤ لكنها زيادة لا تتلاءم مع نسب التطور في عدد المدارس والشعب والهيئات التعليمية[٦٨]، والواقع يشير الى أن قرابة ثلث سكان العراق هم من الأعمار الموازية لمراحل التعليم بأنواعه الابتدائي والمتوسط والاعدادي وهذا الحجم الكبير من السكان يعكس أهمية مسؤولية توفير فرص التعليم لهم كونه المرتكز الأساسي لتطور أي مجتمع [٦٩]، أما أعداد المسجلين بالدراسة حسب مستوى التعليم في المحافظات في الفترة التي سبقت احتلالها من قبل تنظيم (داعش) الإرهابي فكانت كما مبينة في أدناه :

الجدول (٢)

أعداد المسجلين (بالآلاف) في المحافظات المحررة قبل ٢٠١٤

المحافظة	رياض الاطفال	الابتدائي	المتوسط	الاعدادي
نينوى	20،2	580،6	141،4	72،6
صلاح الدين	7،8	286،4	91،1	45،4
كركوك	12،5	213،2	75،0	36،2
ديالى	7،0	261،1	80،8	43،2
الأنبار	12،2	334،8	102،6	56،1

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لوزارتي التربية والتعليم مركز العراق وكردستان٢٠١٦ نقلا عن: تكلفة ومنافع التعليم في العراق، دراسة

(٦٧) كلفة التعليم في العراق وفائدته، منظمة اليونسيف ، (العراق ،٢٠١٧: www.unicef.org).

(٦٨) عدنان ياسين مصطفى، التعليم قبل الجامعي في العراق الوعد المؤجل ، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، (بغداد :٢٠١٩) ، ص ٧٦.

(٦٩) الحكومة العراقية، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص١٢.

تحليلية حول قطاع التعليم وإستراتيجيات زيادة المنافع من التعليم، اليونسيف، ص٢٥ شبكة المعلومات الدولية:www.unicef.org

فالجدول أعلاه يبين الانخفاض في أعداد المسجلين بالدراسة كلما تقدمت المرحلة الدراسية وصولاً للتعليم الجامعي وبوتيرة واحدة لجميع المحافظات .

هـ/ فجوة النوع : مما لاشك فيه أن جميع قضايا التنمية *مرتبطة بالمساواة بين الجنسين ومنها الإنصاف في التعليم ومن القضايا التي تؤثر مباشرةً بالتمدرس هي المسافة بين المدرسة والمنزل وتطور البنى التحتية والوصول للتسهيلات الرقمية وتوقيت ساعات المدرسة ونسبة الطلاب الى المدرسين وما الى ذلك [٧٠]، ويعد التعليم العالي بجميع أبعاده الأداة المحركة للتنمية خاصة في رفع الدخل وزيادة الإنتاج والخلاص من الفقر[٧١].

ويعد التعليم العالي بجميع أبعاده الأداة المحركة للتنمية خاصة في رفع الدخل وزيادة الإنتاج والخلاص من الفقر

أما مؤشر نسبة الفجوة بين الجنسين (النوع الاجتماعي) والمقصود به حالة الفرد ذكراً كان أم أنثى من حيث التحاقه بالتعليم واستمراره فيه والمستوى التعليمي الذي ناله فمما يجب الحرص عليه هو المساواة بين الجنسين في حصولهم على التعليم المجاني الابتدائي والثانوي، وشهدت نسبة الفجوة في النوع فيما يخص الالتحاق بالتعليم الابتدائي إتساعاً بلغ ٩٦٪ للذكور يقابله ٨٨٪ للإناث أما في مرحلة المتوسطة فتضيق هذه الفجوة لتنعدم في مرحلة الإعدادية تقريباً لتكون ٢١٪ [٧٢]، وغالباً ما تكون الأزمات والعنف ذات آثار كبيرة على عملية تنمية المرأة كجزء مهم من المجتمع لاسيّما فئة الشباب منها فتلك الأزمات قلّصت الى حدٍ كبير من فرص التعليم أمام الفتيات، فالمرأة من أكثر الفئات التي غالباً ماتدفع ضريبة تلك المشاكل ناهيك عن الآثار المزمنة التي ستمتدّ عبر الأجيال وستؤثر على أواصر التماسك المجتمعي [٧٣].

(٧٠) عدنان ياسين مصطفى، التعليم قبل الجامعي في العراق الوعد المؤجل ، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، (بغداد :٢٠١٩) ، ص٦٥.

(٧١) محمد نائف محمود ونور ساطع أمين، مصدر سابق، ص ٤٥٣.

(٧٢) محمد مجيد رسولي، مصدر سابق، ٢٠٢١.

(٧٣) وليد عبد جبر الخفاجي، مصدر سابق، ص ٩١.

جدول (٣)

أعداد الملتحقين من الفتيات حسب مستوى التعليم في المحافظات (بالآلاف)قبل احتلالها من قبل داعش

المحافظات	رياض الأطفال	الابتدائي	المتوسط	الثانوي
نينوى	9،7	264،4	51،7	26،8
صلاح الدين	3،9	131،2	32.0	17،3
كركوك	6،3	98،8	27،3	15،3
ديالى	3،4	121،1	34،4	20،3
الأنبار	6،3	154،2	37،8	20،9

من إعداد الباحث وفقا لوزارتي التربية والتعليم مركز العراق وكردستان٢٠١٦، نقلاً عن، تكلفة ومنافع التعليم في العراق، يونسيف ، ص٢٠. شبكة المعلومات الدولية www.unicif.org.

حيث يبلغ أعداد الملتحقين بالتعليم من الإناث ذروته في مرحلة الابتدائية ثم يتراجع في مرحلة الثانوية .

فالميل الشديد في الحصول على فرص التعليم نحو الذكور يتضح بصورة جلية إذ ما قورن بالإناث في مرحلة المتوسطة والثانوية والتعليم العالي والدراسات العليا وفي الريف بالمقارنة مع الحضر[٧٤]، كما أنّ الأزمات تركت أثرها الواضح في نسبة المساواة بين الجنسين في التعليم في المحافظات العراقية قبيل تعرضها للاحتلال من قبل تنظيم (داعش) الارهابي أي في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ وكما مبين :

(٧٤) (الإستراتيجية الوطنية للتربية ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٢٦.

جدول (٤)

نسبة المساواة بين الجنسين في المحافظات المحررة قبل ٢٠١٤

المحافظة	رياض الأطفال	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية
نينوى	1،08	1،20	1،73	1،71
صلاح الدين	1،01	1،81	1،84	1،62
كركوك	0،98	1،61	1،75	1،36
ديالى	1،08	1،61	1،35	1،31
الأنبار	0،95	1،71	1،71	1،68

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لوزارتي التربية والتعليم مركز العراق وكردستان٢٠١٦، نقلاً عن: تكلفة ومنافع التعليم في العراق، دراسة تحليلية حول قطاع التعليم وإستراتيجيات زيادة المنافع من التعليم، اليونسيف ، ص٢٥.

ويظهر الجدول أعلاه تقارب نسب عدم المساواة في التعليم بين الجنسين ولجميع المراحل الدراسية بسبب عوامل اجتماعية واقتصادية .

و/الأمية: تشير احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء لسنة ٢٠٠٧الى ارتفاع معدلات الأمية الى ١٩٪ بعد أن كانت ٥٪ في عام ١٩٨٨[٧٥]، فالتراجع فيه شكّل العائق الأكبر للمنظومة التربوية والمعرفية في العراق لاسيمّا للإناث مقارنةً بالذكور والريف مقارنةً بالحضر، وتظهر بوضوح أكبر لمن تجاوزت أعمارهم الـ(٥٠) عاماً فما فوق إذ وصل متوسط الأفراد الأميين (٢٢،٩) من السكان وبلغت نسبة الأفراد مكتسبي الحد الأدنى من القراءة والكتابة (التعليم الأساس) ٥٨،٣٪، ونسبة الحاصلين على تعليم وتأهيل أكثر (إعدادية وما فوقها) ١٩،٨٪ فقط [٧٦].

(٧٥) الإستراتيجية ٢٠١٢، مصدر سابق، ص١٧.

(٧٦) فيصل محمد عليوي التميمي،مصدر سابق، ص٣٤٤.

ز/معدلات التباين: تركت ظروف عدة أثراً في التعليم في مجال الالتحاق بالتعليم والذي يتضح من التباين في معدلات الإلتحاق بين الريف والحضر للتعليم الثانوي فما زالت تعاني من التأخر لاسيّما للإناث في الريف وكما يلي :

الجدول (٥)

معدلات الالتحاق وفقاً للنوع

إجمال الالتحاق	إناث	ذكور
إجمالي الالتحاق في الريف	25،1%	44،5%
إجمالي الالتحاق في الحضر	53،9%	57%
إجمالي الالتحاق في عموم القطر	42،9%	52،2%

المصدر: من إعداد الباحث بحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات (٢٠١١:٤-٣) (MICS) نقلاً عن: المرأة والرجل في العراق: إحصاءات تنموية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، ٢٠١٢، ص١٤.

ونلاحظ هنا التباين الواضح الذي يعزى الى قلة الوعي التعليمي في الريف إذا ما قورن في الحضر.

ح/التعليم الأهلي: أما التعليم الأهلي في العراق في قطاع التربية فقد ارتفعت نسبة أسهامات القطاع الخاص في توفير الخدمات التربوية فعدد المدارس الأهلية ارتفع من (٢٨٩) للعام الدراسي٢٠٠٩/٢٠٢٠ الى (١٦٠٣)في العام ٢٠١٥/٢٠١٦ بمعدل نمو سنوي وصل الى(٧٦٪) ، وبالمقارنة مع التعليم الحكومي فقد بلغت نسبة التعليم الأهلي (٧،١٪) الى التعليم الحكومي في العام ٢٠١٥/٢٠١٦، بينما كانت (١،٥٪) في العام ٢٠٠٩/٢٠١٠[٧٧]، وفيما يخص التعليم الأهلي الجامعي فقد توسع أيضاً في الثلاثة أعوام ٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣ أرتفع عدد الكليات الأهلية من (٢٦) الى (٣٩) كلية بنسبة زيادة ٥٠٪ وهذه نسبة مهمة في رفع تقييم جامعات العراق دولياً فالمنظمات العالمية المعنية بشؤون التعليم الجامعي الأهلي تولي أهمية بالغة لهذا المؤشر[٧٨].

ي/الجودة وبرامج التدريب: أولت الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العراقية للأعوام(٢٠١١-٢٠٢٠) أهمية خاصة لإدارة الجودة في التربية بنحو منفصل عن قطاع التعليم العالي بسبب اختلاف المجالات بين المؤسستين، وله إنجازات جيدة إذا ما قورنت بقلة عدد الموظفين

(٧٧) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ــ٢٠٢٢، مصدر سابق، ص٢١٨.

(٧٨) محمد نائف محمود ونور ساطع أمين، مصدر سابق، ص ٤٥٣.

وضعف الدعم والإمكانات ومن هذه الإنجازات: وضع معايير الجودة لكل من المعلم والمدرس والمشرف عن طريق استمارات صممت لهذا الغرض وتطبيق المعايير التربوية على عدد من المدارس وتحليلها وقياس مدى التحسن في الأداء[٧٩]، وبعد العام ٢٠٠٣ شهدت الدراسات العليا زيادة مستمرة تعزى الى زيادة الملاكات والتأهيل العلمي العام لاسيّما تأهيل المختبرات العلمية ووسائل البحث ووفرة تقنيات الإسترجاع الآلي للمصادر والمكتبات الافتراضية [٨٠]، إلا إن المدة اللاحقة الممتدة الى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ شهدت ارتفاعاً كبيراً في أعداد التدريسيين وصلت الى قرابة الثلاثة أضعاف[٨١].

اما التوسع في الدراسات العليا في العام ٢٠١٢ فقد ارتفع عدد طلبة الدراسات العليا بنسبة تفوق (٥٦٪) عن العام ٢٠١٠ [٨٢]، حيث يلاحظ إن هناك تطوراً كبيراً في عدد حاملي الألقاب العلمية في المدة من٢٠٠٠/٢٠٠١الى٢٠٠٩/٢٠١٠ بسبب الانفتاح في الدراسات العليا والابتعاث [٨٣].

ك/ المناهج الدراسية: تعد المناهج الدراسية عماد عملية التعليم نتيجة تزويدالطالب بالمعلومات والحقائق والخبرات التي تساعده في مسيرة الحياة، ولابد للمناهج الدراسية أن تساير العصر[٨٤]، ويواجه قطاع التربية والتعليم في العراق جملة تحديات تستلزم التصدي لها ومن أهمها تلك المتعلقة بطبيعة المناهج التربوية وآليات إعدادها، إذ تفتقر للمشاركة المجتمعية وملاءمة حاجة سوق العمل وتستند على طرائق التدريس التقليدية والتلقين بعيداً عن الفهم العميق للمنهج، إذ بعد تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ كان يجب أن تجسد المناهج فلسفة النظام السياسي الجديد ورؤية وآيديولوجية الدولة فتكون ذات رؤية وطنية شاملة لكي تتجنب التغيير تبعاً للمواقف السياسية، وكإجراءات إصلاحية قامت الوزارة بتغيير (٤١) مادة منهجية من مجمل المناهج البالغ عددها (١٦٧) في عام ٢٠٠٣ وبتواصل مستمر[٨٥]، فالمناهج الدراسية متقادمة وبحاجة الى ربطها بمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسوق العمل[٨٦]، أما المعلم العراقي فطيلة

(٧٩) إحسان عمر الحديثي، مصدر سابق، ص ص٣٤، ٣٥.

(٨٠) علي إسماعيل عبيد السنافي، مصدر سابق، ص٦٦.

(٨١) المصدر نفسه، ص٦٢.

(٨٢) محمد نائف محمود ونور ساطع أمين، مصدر سابق، ص ٤٤٧.

(٨٣) علي إسماعيل عبيد السنافي، مصدر سابق، ص٧٥.

(٨٤) ناريمان حميد حلوس، دور المناهج الدراسية في التربية على التعايش السلمي ونبذ الفكر الارهابي ، مجلة دراسات تربوية ، مركز البحوث والدراسات التربوية ، وزارة التربية، العدد(٦٠)، (العراق: ٢٠٢٢)، ص٧.

(٨٥) وليد عبد جبر الخفاجي، مصدر سابق، ص ص ١٨٨، ١٨٧.

(٨٦) الإستراتيجية الوطنية للتربية، مصدر سابق، ص٢٨.

العقود الماضية عانى من الإهمال والإقصاء عن موجات التطوير العلمي والمعرفي والتقني في الساحة التربوية العالمية جعلته غير قادر على مواكبة الأساليب الحديثة في التربية بما يتسق مع تطلعات الفلسفة التربوية [٨٧].

(٨٧) جبار سويس الذهبي، العملية التربوية في العراق: الواقع والمشكلات والحلول، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد: ٢٠١٧) ، ص١٧.

الخاتمة :

يعد العامل الاقتصادي احد ابرز العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية، وفي العراق كان تأخر اقرار الموازنة العامة للبلاد سبباً جوهرياً في تعطل العديد من مشاريع قطاع التعليم لاسيما في محور البنى التحتية الذي عانى من الانهيار والدمار بسبب الحروب والاهمال، كما يعاني مجال البحث العلمي وبرامج التدريب والتأهيل من ضعف الانفاق والاهمال. اما العامل الاجتماعي فقد تفرع تأثيره بين جوانب عدة منها اثره في تراجع معدلات الالتحاق وتعميق فجوة النوع بين الذكور والاناث وتكريس التباين في الالتحاق بين الريف والحضر، وتسبب ايضا بتصاعد معدلات الامية في البلاد، ناهيك عن الخطوات غير المدروسة في اعداد وتغيير المناهج الدراسية، كل تلك العناصر اجتمعت وأفضت الى تأخر عجلة التعليم وتدني مؤشرات الجودة فيه.

المصادروالمراجع:

١. فلاح خلف علي وعلي شديخ الزبيدي، أثر الإنفاق التربوي على جودة التعليم في العراق، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة، (سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد: ٢٠١٩) .

٢. عضيد داويشه، العراق تاريخ سياسي من الإستقلال الى الإحتلال ، ط١، ترجمة: سامر طالب، (مركز الرافدين للحوار، بيروت: ٢٠١٩) .

٣. محمد مجيد رسولي، تطوير التعليم وأثره على التنمية المستدامة في العراق (٢٠٠٤.٢٠١٥) ، مجلة أوراق ثقافية ، السنة الثالثة، العدد(١٦) ، (بيروت: ٢٠٢١).

٤. الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والإقليم للسنوات(٢٠١١-٢٠٢٠)، (جمهورية العراق: نيسان ٢٠١٢).

٥. باقر كرجي حبيب، الآثار الإقتصادية لتأخير إقرار الموازنة العامة على الإقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد (١٧)، العدد(٣)، (العراق:)٢٠١٥).

٦. زهير الحسني ، توظيف الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد(٥٩)، العراق، ٢٠٢٠.

٧. محمد نائف محمود ونور ساطع أمين، الإنفاق العام على التعليم العالي في العراق وأثره في التنمية البشرية دراسة تحليلية قياسية للفترة من ١٩٩٠.٢٠١٣، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(٨)، العدد(٢) (كركوك:٢٠١٨).

٨. علي إسماعيل عبيد السنافي، التعليم العالي في العراق التأسيس والتطوير، دار الحيدري، بغداد ، ٢٠١٢.

٩. إحسان عمر الحديثي، التعليم قبل الجامعي قراءة في الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة، (سلسلة إصدار مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد:٢٠١٩).

١٠. يونسيف العراق، التعليم (كل طفل في المدرسة ويتعلم)، (٢٠٢٠ على:.www.unicef.org)

١١. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس النظامية والمحددات الخارجية ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت :٢٠٠٦).

١٢. سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لإنتقال العراق من الإقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث (العراق :٢٠١١).
١٣. محمد نائف محمود ونور ساطع أمين، الإنفاق العام على التعليم العالي في العراق وأثره في التنمية البشرية دراسة تحليلية قياسية للفترة من ١٩٩٠.٢٠١٣، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(٨)،العدد(٢) (العراق:٢٠١٨).
١٤. مجيد خليل حسين وعبد الغفور إبراهيم أحمد ، مبادىء علم الإقتصاد، دار زهران ، (عمان :٢٠٠٨).
١٥. الحكومةالعراقية، الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والإقليم للسنوات(٢٠١١-٢٠٢٠)، ملخص تنفيذي، (العراق :نيسان ٢٠١٢).
١٦. وليد عبد جبر الخفاجي، مشكلات عراقية معاصرة، ط١، مركز الرافدين للحوار،(النجف الأشرف: ٢٠٢٢).
١٧. فيصل محمد عليوي التميمي، مشكلة التعليم في الوطن العربي العراق أنموذجاً، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، مجلد(١)، السنة (٧)، العدد(١٨)، (واسط :٢٠١٥).
١٨. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط، (جمهورية العراق :٢٠١٨).
١٩. سالي سعد محمد وطيف مكي عبد الخالق، إنعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق التعليم الجامعي إنموذجاً، (المركز الديمقراطي العربي:٢٠٢١)،شبكة المعلومات الدولية :democraticac.de.
٢٠. مصطفى الطالب، دور البنية التحتية في توفير البيئة الإستثمارية في محافظة نينوى ، مركز المنصة للتنمية المستدامة ، (العراق: ٢٠٢٢).
٢١. حسين أحمد دخيل السرحان، أثر عدم الإستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة أهل البيت، العدد١٨، (كربلاء: ٢٠٠٣).
٢٢. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤، الجزء الثاني، التقرير التحليلي، (بغداد:٢٠٠٤).
٢٣. فلاح خلف علي الربيعي وفاء جعفر أمين وأحمد المعموري، التربية والتعليم العالي ٢٠٢١ من الأزمة الى التعافي،التقرير الإستراتيجي، (مركز الرافدين للحوار، بغداد: ٢٠٢٢).

٢٤. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨.٢٠٢٢، وزارة التخطيط ، (جمهورية العراق:٢٠٢٢).
٢٥. ندى عبد المجيد الأنصاري، سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، (العراق : ٢٠١٢)
٢٦. ديفيد كوشمان كويل، التنمية القومية، ترجمة اورخان ميسر، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ط١، (بيروت : ١٩٦٣).
٢٧. ياسين سعد محمد البكري، تحولات المشهد السياسي العراقي بعد الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٠ قراءة تحليلية، ورقة بحثية في ندوة قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين، (كلية العلوم السياسية: ٢٠١٠).

٢٨. عبد الجبار احمد، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد(٣١)، (العراق :٢٠٠٥).
٢٩. مايح الشمري وحسين الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي ، ط١، دار غيداء، (عمان : ٢٠١٨).
٣٠. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤، الجزء الثاني، التقرير التحليلي، (بغداد:٢٠٠٤).
٣١. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأشخاص النازحون داخلياً، دار النخيل للنشر والطباعة، (القاهرة :٢٠٠٤).
٣٢. عفاف ظافر هادي، دولة العراق بين الإندماج وأزمة التقسيم بعد عام ٢٠٠٣، رسالة غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، (جامعة النهرين :٢٠١٨).
٣٣. ليث عبد الحسن الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، ط١، المكتبة الوطنية للطباعة والنشر، (بغداد:٢٠١٤).
٣٤. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، (بيروت: ١٩٨٢).
٣٥. قيس ناصر راهي، النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ صراع الفرضية والواقع، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد(٢٧)، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين: ٢٠٢١).
٣٦. مايكل أوترمان وآخرون ، محو العراق خطة متكاملة لإقتلاع عراق وزرع آخر ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط١، ترجمة أنطوان باسيل، بيروت: ٢٠١١).

٣٧. لهيب هيغل، أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات،(المملكة المتحدة : ٢٠١٦).
٣٨. مازن صاحب الشمري، بذور الشيطان: اعلام داعش بعد انهيار تنظيم الدولة الاسلامية ،مجلة اتجاهات سياسية، المجلد(١)، العدد(١)، (برلين المركز الديمقراطي العربي : ٢٠١٧).
٣٩. باسمة علوان حسين وفؤاد توما، تطور التعليم في العراق، مجلة دراسات تربوية ،العدد ٦، (العراق:٢٠٠٥).
٤٠. عدنان ياسين مصطفى، التعليم قبل الجامعي في العراق الوعد المؤجل ، مؤتمر البيان السنوي الثاني التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، (بغداد :٢٠١٩).
٤١. كلفة التعليم في العراق وفائدته، منظمة اليونسيف ، (العراق ،٢٠١٧:.www.unicef.org).
٤٢. مدحت ابو النصر وياسمين مدحت احمد، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، (مصر: ٢٠١٧).
٤٣. ناريمان حميد حلوس، دور المناهج الدراسية في التربية على التعايش السلمي ونبذ الفكر الارهابي ، مجلة دراسات تربوية ، مركز البحوث والدراسات التربوية ، وزارة التربية، العدد(٦٠)، (العراق: ٢٠٢٢).
٤٤. جبار سويس الذهبي، العملية التربوية في العراق: الواقع والمشكلات والحلول، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد: ٢٠١٧).

References:

1. Falah Khalaf Ali and Ali Shadikh Al-Zubaidi, The Impact of Educational Spending on the Quality of Education in Iraq, the Second Annual Al-Bayan Conference on Education for Sustainable Development, (a series of publications by Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad: 2019).

2. Adheed Dawisha, Iraq's Political History from Independence to Occupation, 1st edition, translated by: Samer Talib, (Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut: 2019).

3. Muhammad Majeed Rasouli, The development of education and its impact on sustainable development in Iraq (2004-2015), Cultural Papers Journal, Third Year, Issue (16), (Beirut: 2021).

4. The National Strategy for Education and Higher Education in Iraq, Center and Region, for the years (2011-2020), (Republic of Iraq: April 2012).

5. Baqir Karji Habib, The Economic Effects of Delaying Approval of the General Budget on the Iraqi Economy, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Al-Qadisiyah University, Volume (17), Issue (3), (Iraq: 2015).

6. Zuhair Al-Hassani, Using the general budget for the year 2019 to achieve sustainable development in Iraq, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, Issue (59), Iraq, 2020.

7. Muhammad Naif Mahmoud, and Nour Satee Amin, Public spending on higher education in Iraq and its impact on human development, a standard analytical study for the period from 1990-2013, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (8), Issue (2) (Kirkuk: 2018).

8. Ali Ismail Obaid Al-Sanafi, Higher Education in Iraq, Establishment and Development, Dar Al-Haidari, Baghdad, 2012.

9. Ihsan Omar Al-Hadithi, Pre-University Education: A Reading of the National Strategy for Education, Higher Education, and Scientific Research, the Second Annual Al-Bayan Conference on Education and Education for Sustainable Development, (series published by Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad: 2019).

10. UNICEF Iraq, Education (Every Child is in School and Learning), (2020 at: www.unicef.org)

11. Abdul Wahab Hamid Rashid, The Democratic Transition in Iraq, Historical Inheritances, Regulatory Foundations, and External Determinants, (Center for Arab Unity Studies, Beirut: 2006).

12. Sahar Qasim Muhammad, The mechanisms that must be available for Iraq's transition from a planned economy to a market economy, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research (Iraq: 2011).

13. Muhammad Naif Mahmoud and Nour Satee Amin, Public spending on higher education in Iraq and its impact on human development, a standard analytical study for the period from 1990-2013, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (8), Issue (2) (Iraq: 2018).

14. Majeed Khalil Hussein and Abdul Ghafour Ibrahim Ahmed, Principles of Economics, Zahran Publishing House, (Amman: 2008).

15. The Iraqi Government, National Strategy for Education and Higher Education in Iraq, Center and Region for the Years (2011-2020), Executive Summary, (Iraq: April 2012).

16. Walid Abdul Jabr Al-Khafaji, Contemporary Iraqi Problems, 1st edition, Al-Rafidain Center for Dialogue, (Al-Najaf Al-Ashraf: 2022).

17. Faisal Muhammad Aliwi Al-Tamimi, The Problem of Education in the Arab World, Iraq as a Model, Lark Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Volume (1), Year (7), Issue (18), (Wasit: 2015).

18. National Development Plan 2018-2022, Ministry of Planning, (Republic of Iraq: 2018).

19. Sally Saad Muhammad and Taif Makki Abdel Khaleq, The Implications of Sustainable Development on the Reality of Educational Policy in Iraq, University Education as a Model, (Arab Democratic Center: 2021), International Information Network: democraticac.de.

20. Mustafa Al-Taleb, The Role of Infrastructure in Providing the Investment Environment in Nineveh Governorate, Al-Mansa Center for Sustainable Development, (Iraq: 2022).

21. Hussein Ahmed Dakhil Al-Sarhan, The Impact of Political Instability on Human Development Indicators in Iraq After 2003, Ahl al-Bayt University Journal, Issue 18, (Karbala: 2003).

22. Ministry of Planning and Development Cooperation and the United Nations Development Programme, Living Conditions Survey in Iraq 2004, Part Two, Analytical Report, (Baghdad: 2004).

23. Falah Khalaf Ali Al-Rubaie, Wafa Jaafar Amin, and Ahmed Al-Mamouri, Education and Higher Education 2021 from Crisis to Recovery, Strategic Report, (Al-Rafidain Center for Dialogue, Baghdad: 2022).

24. National Development Plan 2018-2022, Ministry of Planning, (Republic of Iraq: 2022).

25. Nada Abdul Majeed Al-Ansari, Education Policy to Strengthen National Identity in Iraq, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, Issue (44), (Iraq: 2012)

26. David Cushman Cowell, National Development, translated by Orkhan Maysar, Dar Al-Yaqdhaa Al-Arabiyya for Writing, Translation and Publishing, 1st edition, (Beirut: 1963).

27. Yassin Saad Muhammad al-Bakri, Transformations of the Iraqi Political Scene After 2010 Legislative Elections, Analytical Reading, Research Paper at a Symposium of the Department of Political Systems and Public Policies, Al-Nahrain University, (College of Political Science: 2010).

28. Abdul-Jabbar Ahmed, The Future of Civil Society Institutions in Iraq, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, Issue (31), (Iraq: 2005).

29. Mayeh Al-Shammari and Hussein Al-Shami, Governance and Economic Growth, 1st edition, Dar Ghaida, (Amman: 2018).

30. Ministry of Planning and Development Cooperation and the United Nations Development Programme, Living Conditions Survey in Iraq 2004, Part Two, Analytical Report, (Baghdad: 2004).

31. United Nations High Commissioner for Refugees, Internally Displaced Persons, Dar Al-Nakhil Publishing and Printing, (Cairo: 2004).

32. Afaf Dhafer Hadi, The State of Iraq between Integration and the Division Crisis after 2003, unpublished thesis, College of Political Science, (Al-Nahrain University: 2018).

33. Laith Abdul Hassan Al-Zubaidi, Political Problems in the Global South, 1st edition, National Library for Printing and Publishing, (Baghdad: 2014).

34. Ahmed Zaki Badawi, Dictionary of Social Science Terms, Lebanon Library, (Beirut: 1982).

35. Qais Nasser Rahi, The Iraqi Political System After 20